

تأثير العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية على الأزمة في ليبيا

سعاد عبد الكاظم عبد الحميد السعدي

طالبة دكتوراه في القانون الدولي العام جامعة قم، كلية القانون، قم، ايران

الاستاذ المشارك في القانون الدولي د. غلامعلي قاسمي جامعة قم، كلية القانون، قم، ايران

The impact of historical, political and economic factors on the crisis in Libya

ghasemi43@gmail.comg.

as8476644@gmail.com.

Dr. Gholamali Ghasemi

Associate Professor of International Law

Qom University, Faculty of Law, Qom, Iran

g.ghasemi43@gmail.comg.

Researcher Suad Abdulkadhim Abdulhaeed Alsaadi

PhD Student in Public International Law

Qom University, Faculty of Law, Qom, Iran

as8476644@gmail.com

Abstract

The political situation is affected according to the historical and political circumstances that dominate the security and economic files related to the tyranny and injustice that befalls the people by the ruling powers. Accordingly, Libya was subjected to dictatorial rule led by "Muammar Gaddafi", which led to the marginalization and absence of large segments of the Libyan people. The crisis in Libya appeared in the form of confrontations between demonstrators, opposition forces, and the forces and battalions of the existing regime. The crisis developed into an armed conflict led by political movements and militias that demand the overthrow of the existing regime in Libya. Therefore, it is necessary to clarify the factors and course of the crisis in Libya and the human rights situation in it, and to strive to restore order and completely end the violence and attacks committed against the Libyan people. **Keywords:** Historical and political factors, economic factors, Libyan crisis, human rights.

المستخلص

ان الاوضاع السياسية تتأثر وفقا للظروف التاريخية والسياسية والمهيمنة على الملفات الأمنية والاقتصادية فان الصلة بالاستبداد والظلم الذي يقع على الشعب من قبل القوى الحاكمة، وبناءً عليه فقد خضعت ليبيا الى الحكم الدكتاتوري بقيادة "معمر القذافي" والذي أدى الى تهيمش وتغيب فئات واسعة من الشعب الليبي، وقد ظهرت الأزمة في ليبيا على شكل مواجهات بين المتظاهرين وقوى المعارضة وقوات وكتائب النظام القائم وقد تطورت الأزمة الى نزاع مسلح تقوده الحركات السياسية والمليشيات التي تطالب بإسقاط النظام القائم في ليبيا لذا لا بد من بيان عوامل ومسار الأزمة في ليبيا ووضع حقوق الانسان فيها والسعي على استعادة حفظ النظام والانهاء التام للعنف والاعتداءات المرتكبة بحق الشعب الليبي.

الكلمات المفتاحية: العوامل التاريخية والسياسية، العوامل الاقتصادية، الأزمة الليبية، حقوق الإنسان.

المقدمة

بيان المسألة

تأثرت ليبيا بالظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية التي خضعت لها خلال حقبة حكم "معمر القذافي" والذي واستند في نظامه على القوة العسكرية والبطش السياسي والسيطرة على الملفات الأمنية والاقتصادية للبلاد ووضع الاليات التي تضمن استمراره بتشكيل اللجان الثورية واعتماده السياسات القبلية باعتبارها عنصر اساسي في نظام الحكم الليبي والتي سيطرت على مفاصل الدولة وممارسة النظام القائم فيها الظلم والكتبت سياسي والحرمان الاقتصادي ضد الشعب الليبي الأمر الذي دفعته الى إعلان انتفاضته على النظام وتطورت الأزمة الى نزاع مسلح بين المتظاهرين وقوات النظام القائم لأسقاط النظام ونتج عنها تدهور في الأوضاع الأمنية والاقتصادية وتفاقم الأزمة الإنسانية والتي انعكست بشكل كبير على وضع حقوق الانسان فيها.

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في توضيح مدى تأثير العوامل التاريخية السياسية والاقتصادية على الوضع في ليبيا والوقوف على الاسباب الحقيقية للنزاع وتقليل التوترات والانقسامات الداخلية فضلا عن معرفة وضع حقوق الانسان في ظل الوضع الأمني والسياسي الذي كان سائد خلال الأزمة.

اهداف البحث

يهدف البحث إلى:

١. تحديد العوامل المؤثرة على الأزمة الليبية.
٢. التعرف على مدى تأثير الأزمة الليبية على حقوق الانسان.

مشكلة البحث

ان مشكلة البحث تكمن في السؤال الرئيسي :-

ما هي العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية التي تحورت في تشكيل الأزمة في ليبيا ؟ وماهي انعكاساتها على وضع حقوق الانسان؟

منهجية البحث

تم اتباع المنهج التحليلي التاريخي لدراسة تأثير العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية على الأزمة في ليبيا .

خطة البحث

تم تقسيم خطة البحث الى مطلبين تطرقنا في المطلب الاول المحاور الاساسية للأزمة في ليبيا والذي قسم الى فرعين تناولنا في الفرع الاول عوامل النزاع التاريخية والسياسية اما الفرع الثاني تناولنا فيه عوامل النزاع الاقتصادية, اما المطلب الثاني تطرقنا فيه مسار الأزمة ووضع حقوق الإنسان في ليبيا والذي قسم الى فرعين تناولنا في الفرع الاول مسار الأزمة في ليبيا اما الفرع الثاني تناولنا فيه وضع حقوق الإنسان في ليبيا ثم ختمنا بحثنا في بالاستنتاجات والتوصيات.

المطلب الأول المحاور الأساسية للأزمة في ليبيا

لعبت العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية دورا مهما في تشكيل الأزمة الليبية هذا ما سنتناوله في هذا المطلب الذي سوف نقسمه فرعين نتناول في الفرع الأول عوامل النزاع التاريخية والسياسية ونتناول في الفرع الثاني عوامل النزاع الاقتصادية وكما يأتي:-

الفرع الأول عوامل النزاع التاريخية والسياسية تعاني ليبيا من مجموعة من العوامل التاريخية والسياسية التي تشكلت على مر الزمن تاريخياً وقد مرت البلاد بعدة نزاعات دولية واضطرابات داخلية، كما ساهمت فترات الاحتلال الطويلة في تشكيل هوية ليبية معقدة ومتنوعة، سياسيا اذ تتمتع ليبيا بأهمية جيواستراتيجية وتشغل جزء مهم من دول المغرب العربي وشمال افريقيا تقع في شمال افريقيا ويحدها البحر الابيض المتوسط مساحتها حوالي (1.8) مليون كيلو متر يتدين اغلب سكانها بالديانة الإسلامية، ان امتدادها الصحراوي من الحدود الشرقية الى الحدود الغربية جعل منها دولة طبيعية ذات وحده سياسييه اصليه، وتتميز بانها ذات مساحات شاسعه والطاقة البشرية محدودة اما النسيج الطبيعي فيها ممزق الى اكثر من رقعه متباعدة كما يوجد تشتت وتبعثر والذي بدوره يؤدي الى اضعاف الوحدة السياسية. اما من الناحية التاريخية ففي عام ١٩٤٣ انتهى الغزو الايطالي باستخدام القوة العسكرية من قبل كل من بريطانيا وفرنسا وتم تقسيم المستعمرات اذ حصلت بريطانيا على اقليمي برقة وطرابلس واخذت فرنسا اقليم فزان وقد استمر الوضع كذلك حتى اعلن استقلال ليبيا رسميا في عام ١٩٥١ والتي قامت نظام ملكي وراثي بقيادة (محمد ادريس السنوسي) وتم تشكيل حركه الضباط الودويين الاحرار في الجيش الليبي بقيادةه (محمد القذافي) وقامت بالزحف الى مدينه

بنغازي وحاصرت القصر الملكي بقياده (محمد الحميري _ الخويلدي) واحتلال مبنى الإذاعة واستولى على السلطة الليبية عام ١٩٦٩ وفي هذه الاحداث سارع ولي العهد ممثلا عن الملك بالتنازل عن الحكم حيث كان الملك (محمد ادريس السنوسي) في خارج ليبيا يتلقى العلاج في تركيا نفذ "معمر القذافي" انقلابا عسكريا باسم (ثورة الفاتح) ولأجل اطفاء شرعيه سياسيه قام بتأسيس حزب الاتحاد الاشتراكي العربي وسرعان ما حل هذا التنظيم نتيجة لاعتقاده بان هذا التنظيم قد يشجع قوى اخرى بتأسيس الاحزاب التي تتقاطع مع طموحاته الشخصية للانفراد بالحكم وبهذا بدأت عمليات الاقصاء لجميع الحركات السياسية وفي سبعينيات القرن العشرين قامت المعارضة الليبية بالتخطيط للانقلاب ضد النظام الليبي في عام ١٩٧٥ قام النظام بحملات اعدام لأعضاء تنظيم الثوري الذي قاد ثوره ضد الملكية كما قام "معمر القذافي" في وقتها بتغيير اسم الدولة الى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ثم اضاف كلمه العظمى كونها تحدد دوله عظمى في عام ١٩٨٦ بعد الغارات الأمريكية ثم تزايدت الانقلابات من اجل التخلص من النظام الليبي مثل الانقلاب الذي كان بقيادة الجمعية الوطنية لإنقاذ ليبيا في عام ١٩٨٦ والانقلاب الذي قادة مجموعه من ضباط القوات المسلحة الليبية في عام ١٩٩١ لكن "معمر القذافي" تصدى لها وقضى على هذه الانقلابات.^(١) وعلى الصعيد السياسي فكان في زمن حكم "معمر القذافي" تآكل في اسس شرعيه النظام الليبي المتمثلة بالثورية القومية والمساواة والعدالة الاجتماعية وشرعيه الكرامة والهوية الوطنية والقيمة الرمزية للعقيد "معمر القذافي" باعتباره مناضلا ضد الإمبريالية الدولية^(٢) ان التوريث في السياسة الليبية لأبناء "معمر القذافي" دفعهم بالى ان يتحكموا بالملفات الرئيسية للدولة وهي السياسة والأمنية والاقتصادية وتاريخياً كانت هناك منافسة ضمنية بين دول شرق وغرب ليبيا على الهيبة والسيادة، وقد تجلت هذه المنافسة بشكل خاص خلال فترة حكم القذافي مما أدى الى تحول هذه المدن إلى معاقل للمعارضة، سواء الإسلامية أو غير الإسلامية، واندلاع الاضطرابات والانقلابات ضد نظام القذافي منذ السبعينيات تسببت هذه الأحداث في مواجهات عنيفة بين الأطراف المختلفة، بالإضافة إلى موجة هجرة من الكفاءات والمهنيين نحو الخارج، حيث قدر عدد للمهاجرين في الثمانينيات بحوالي (٣٠) الف مهاجر توجه اغلبهم إلى أوروبا هذا الأمر ساهم في تعزيز القطيعة بين القذافي وبين تلك المدن في ظل فجوة انعدام الثقة بين الطرفين.^(٣) اما فيما يخص العامل القبلي فقد كان له الاثر المباشر في استبدال النظام الليبي كون القبيلة في ليبيا تعد من اهم العوامل التي اثرت في تشكيل الثقافة السياسية الحديثة والمعاصرة فيها ولا يمكن لأي سياسي ان يتجاوز دور القبيلة وتأثيرها السياسي والاجتماعي وقد قام "معمر القذافي" بدعم القبائل لغرض التخلص من المعارضين لحكمه كما دعم القبائل من خلال توزيع الريع النفطي عليها الامر الذي ادى الى حدوث منافسات بين القبائل المختلفة في محاوله كل منها للحصول على المكانة والمنافع والامتيازات وبهذا قام "معمر القذافي" بإضعاف الجيش حيث اصبحت الرئاسة قائمه على اساس قبلي وليس وطني واصبحت عبارته عن ميليشيات شعبيه وكتائب تابعه له عن طريق القبيلة والعائلة ولا يمكن محاسبه الأخيرة كونها على حق دائم حتى وان خالفت القانون فان الشرعية الثورية تقضي ببطلان ذلك كما قام النظام الليبي للقمع الشديد في تسعينيات القرن العشرين ضد كافة صور ورموز المعارضة داخل وخارج البلاد عبر العقوبات الجسدية والحبس والنفي الاجباري ضد الالاف من المنشقين بهدف الحفاظ على سلطته وقياده الى انسداد الافق السياسي في هيكل الدولة كما عمل النظام القائم على تكييف المتغيرات بعد الحرب الباردة وما بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ والتي عملت على قيام ليبيا بالتخلي عما لديها من اسلحه الدمار الشامل وقبولها دفع التعويضات الباهظة لضحايا لوكربي والطائرة الفرنسية،^(٤) وقد فرضت الأمم المتحدة عقوبات اقتصادية في عام ١٩٩٢ ووجد النظام من الحصار الاقتصادي مبررا للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها ليبيا وقد نتج عن الحصار خسائر بين (٢٤-٢٨) مليار دولار ومع نمو ضعيف وبطالة مرتفعة وتضخم متنامي، وتم لرفع الحصار عنها في عام ١٩٩٩ فكانت فرصة لإعادة بعث سياسته الخارجية بعد اخفاقاته السابقة، فكانت "افريقيا ما بعد الصحراء" العنوان الجديد لهذا التحول، وكان هذا بمثابة ايدان للتخلي عن توجهاته العروبية التي كان ينادي بها، وقد تزامنت هذه التوجهات الجديدة الى بروز شخصيات في النظام الليبي ابرزها (سيف الاسلام) ليصير الوريث الشرعي والذي سوق لنفسه صورة عن نفسه للغرب على انه صاحب مشروع "ليبيا لغد" القائم على الانفتاح التام على الغرب وتسوية جميع الملفات العالقة معه ومع ذلك ظلت ثلاث ملفات كبرى تخيم على العلاقات الليبية الغربية وهي التفجيرات والارهاب واسلحة الدمار الشامل ومع ذلك ظلت باقي الأنظمة العربية، لذا فان سياسة النظام كانت السبب من وراء الأزمة في ليبيا وانتشار الاحتجاجات فيها.^(٥) لقد كانت الثورة الليبية منعطفا مختلف في التاريخ اذ فقدت هذه الثورة طابعها السلمي وانتفضت الشعوب فجأة دون أي توقع سياسي مطالبة بالتغيير الشامل بعدما فقد الإصلاح أهدافه الأساسية وأصبح من الصعب تحقيق أي إصلاح أو تغيير في ظل الأنظمة السلطوية التي فقدت القدرة على التفاعل بشكل حيوي مع مجتمعاتها.^(٦)

ان والتدخل العسكري من قبل المجتمع الدولي الذي حدث في ليبيا والذي كان ممثلاً للأمم المتحدة التي تمثل الشرعية الدولية، كان نتيجة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني في ليبيا، والفظائع المرتبكة من قبل النظام الليبي ضد المدنيين يتجاهل كل الأعراف والاتفاقيات الدولية. وقد خرج الليبيين في عمليات احتجاجية تتفاوت قوة وضعفاً عبر الزمن وأحداث شعبية وهي:-

١- إن أجهزة الأمن الليبية ارتكبت في عام ١٩٩٦ واحدة من أكبر المجازر أودت بحياة حوالي (١١٧٠) شخصاً حدثت في عهد القذافي في سجن أبو سليم، الذي يعد مركزاً للمعتقلين السياسيين ويدار من قبل أجهزة الأمن الداخلي وقد تورد أعداد كبيرة من السجناء يطالبون بمحاكمتهم بنزاهة وشفافية بدلاً من الاعتقال القسري وقد تمكنوا من طرد الحراس مما دفع الأجهزة الأمنية إلى شن حملة قمع ضد المتمردين.^(٧)

٢- وقعت في عام ١٩٩٦ مجزرة عندما انتصر نادي الأهلي الطرابلسي في مباراة كرة قدم على النادي الاتحادي في العاصمة طرابلس إذ كان النادي الاتحادي مدعوماً من "الساعدي القذافي" الذي كان لاعب في الفريق وقد أصدر أمراً بإطلاق النار على المشجعين وأسفر عن مقتل (٢٠) مدنياً.^(٨)

٣- في عام ٢٠٠٦ شهدت بنغازي أحداثاً مؤسفة نتيجة أزمة الرسوم المسيئة للنبي محمد (ص) إذ خرج مئات من سكان المدينة في ١٧ فبراير للتعبير عن احتجاجهم متجهين نحو القنصلية الإيطالية إذ قامت الشرطة بإطلاق النار عليهم وأسفر عنه سقوط عدد من المدنيين قدر بـ (١١) متظاهراً،^(٩) فضلاً عن الاحتجاجات التي شهدتها مدينة البيضاء في ١/٢/٢٠٠٦ بسبب الأوضاع الاقتصادية كان هناك احتجاج آخر في مدينة يفرن المعروفة كحاضرة أمازيغ ليبيا، في عام ٢٠٠٨، حيث تدخل "سيف الإسلام القذافي"، ابن "معمر القذافي"، في قضية حقوق الثقافة الأمازيغية.

الفرع الثاني عوامل النزاع الاقتصادية

تعد ليبيا واحدة من الدول العربية المهمة في مجال تصدير النفط والغاز وتشكل الاحتياطيات النفطية هدفاً رئيسياً لشركات النفط الأمريكية والغربية والأوروبية، حيث تقدر احتياطيات النفط في ليبيا بحوالي ثلاثين مليار برميل، وهو ما يتجاوز احتياطي نفط بحر الشمال، لكن هذه الثروة وعدم استفادة الشعب الليبي منها في بناء بنيته التحتية والنظام الإقليمي الفعال بسبب استئثار النظام القائم بالثروة وخصوصاً النفطية منها، مما يجعل من الصعب على أي جهة معرفة حجم هذه العائدات واستثماراتها إذ تهدف هذه العائدات إلى تعزيز ازدهار المواطنين ولكن بالمقابل همشت قطاعات كبيرة من المجتمع، وعلى الرغم من الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بالشعوب العربية الأخرى، حيث تقدر أرصدة النظام الليبي بأكثر من (٢٠٠) مليار دولار من الفائض المالي النفطي فضلاً عن (٥٠) مليار دولار تدخل في الخزينة الليبية سنوياً إلا أن هناك تفاوتاً كبيراً في توزيع الثروة بدلاً من توزيع عوائد النفط بشكل عادل على الشعب استأثرت بها فئة ضيقة تحيط بـ "القذافي" وعائلته وقد اغتنت على حساب تنمية البلاد إذ أسرفوا في إنفاق ثروات المجتمع الليبي في مشاريع غير ذي جدوى في الداخل والخارج وفي بناء برامج أسلحة الدمار الشامل التي سرعان ما تنازل عنها وشراء الأسلحة وتكديس أموالهم في الغرب، مستفيدين من الحصار المفروض على ليبيا، الذي كان النظام يبرر به إخفاقاته، مما أدى إلى تنامي شبكات التهريب وغسيل الأموال التي تورط فيها قسم من كبار الموظفين في الدولة^(١٠) وفي تقرير مؤشر لمدرجات الفساد في عام ٢٠١٠، احتلت ليبيا المرتبة (١٤٦) من بين (١٧٨) دولة^(١١) وبدلاً من أن يجعل القذافي من ليبيا بعدد سكانها المحدود ومواردها النفطية دولة ذات حكم ديمقراطي ودولة حديثة تكون نموذج عربي يؤثر ايجابياً في الدائرة الأفريقية، ولكن أصبح النموذج الذي يثير السخرية ويمثل ابشع الانظمة القمعية العربية تسببت العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على ليبيا في خسائر مالية تقدر بمليارات الدولارات، بالإضافة إلى تدهور صناعة النفط وضعف النظام بشكل كبير كما أدت هذه العقوبات إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الشرائح واسعة من المواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود وأصحاب القطاع الخاص ونتيجة لذلك تم وضع القيود على الملكية الخاصة ومنع القطاع الخاص من القيام بدوره في تحسين الوضع الاقتصادي، مما عكس التركيز على تعزيز دور القطاع العام قامت الدولة بالتعاقد مع شركات أجنبية للاستثمار في عدد من القطاعات التي تعود بالنفع على النظام، وكان من أبرزها القطاع النفطي الذي شكل فرصة كبيرة للمقربين من النظام الليبي لتحقيق ثروات على حساب أفراد الشعب، مستفيدين من غياب الشفافية والنزاهة وانتشار الرشوة في العقود المبرمة مع هذه الشركات.^(١٢) إن الانفتاح على دول الغرب وتدفق الاستثمارات والشركات الأجنبية خلال عام ٢٠٠٣ والمشاركة في مشاريع البنية التحتية الطموحة للنظام لم يسهم كثيراً في تحسين المعادلة السلطوية أو تقليل الفساد والثروة بل زاد من تفاقم الوضع إذ تزامن هذا الانفتاح مع الحديث عن مشاريع الخصخصة الممتلكات العامة مما أثار مخاوف كبيرة لدى الطبقات العمالية والفئات الاجتماعية المتوسطة والدنيا ورغم محاولات النظام المواجهة الغلاء من خلال الزيادة في الرواتب والأجور، لكن الارتفاع في الأسعار وانتشار الفساد حالاً دون نجاح هذه الزيادات.

المطلب الثاني مسار الأزمة ووضع حقوق الإنسان في ليبيا

الحالة الليبية كانت امتداد لكثير من التحولات السياسية التي تعرضت لها البلدان العربية في تلك الفترة ان الصراعات القبلية والاحتجاجات الوطنية تبادلت لتصبح نزاع ما بين النظام والمعارضة وتفاقت للحد الذي اصبح فيه خارج نطاق السيطرة وحدث انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان هذا ما سنتناوله في هذا المطلب الذي سوف نقسمه فرعين نتناول في الفرع الأول مسار الأزمة في ليبيا ونتناول في الفرع الثاني وضع حقوق الانسان في ليبيا وكما يأتي:-

الفرع الأول مسار الأزمة في ليبيا

شهد العالم العربي بصفة عامة والشعب الليبي بصفة خاصة الكثير من الاحداث التي كان لها دور بارز من قبل الشعب لإسقاط الانظمة الاستبدادية التي حكمت لفترة طويلة، فانقض الشعب الليبي على نظامه لا سقاطة كما فعل الشعب التونسي والمصري من خلال ثورات شعبية سلمية غير مسلحة إلا أن الوضع في ليبيا كان مختلف اذ انحرف مسار الثورة عن مسار الثورات الاخرى في البلدان المجاورة اذ اتخذت طابعا عنيفا تطورت فيه الاحداث فتدخلت اطراف مسلحة الى الانتفاضة غير متكافئة فيما بينها وبين كتائب القذافي والمجهزة بأنواع الاسلحة التي يقود معظمها ابناؤه، وقد انطلقت الشرارة الاولى للثورة في ١٣/٢/٢٠١١ وكانت الانتفاضة محصورة في مدينة بنغازي والمدن الشرقية منها^(١٣) واتسمت المظاهرات في هذه المدن في بداية الامر بالسلمية اذ نادى المحتجون بمطالب شعبية واصلاحات تتعلق بالقضايا الاجتماعية والسياسية وانتهاكات حقوق الانسان، وكان للوسائل الاعلامية مثل (فيس بوك وتويتر) دورا في حشد الشعب الليبي في المظاهرات، ومن اهم المطالب التي نادوا بها هي اجراء اصلاحات سياسية واسعة منها صياغة دستور للبلاد بمشاركة الشعب، ووضع لانتهاكات الحقوق المدنية واطلاق حرية الرأي والتعبير فضلا عن حرية تشكيل الاحزاب في ١٤/٢/٢٠١١ صدر بيان لشخصيات تمثل مجموعة من التنظيمات والقوى السياسية والفصائل والهيئات الحقوقية الليبية يطالبون فيه بتحتي "معمر القذافي" واسقاط نظامه في حينها رفض القذافي هذا البيان وقام بالرد العنيف على المحتجين في مديتي بنغازي والبيضاء واصابة (٣٨) شخص الامر الذي ادى الى ان تأخذ المظاهرات والاحتجاجات منحى اخر نحو التمرد في العلاقات مع النظام القائم، ومما زاد من حدة الانتفاضة هو نجاح المحتجين من السيطرة على المناطق الشرقية من البلد والاستيلاء على مراكز الشرطة واجهزة الاستخبارات، وعلى اثار تصعيد المواجهة بين الثوار والنظام، قام النظام باستخدام الطائرات والمدافع في قصف المناطق الثائرة، كما ان انحياز عدد من القادة العسكريين في القواعد العسكرية وضباط الجيش بجانب الثوار ادى الى تعزيز مواقع الثوار الذين بدأوا بالسيطرة على مناطق مختلفة من شرق ليبيا، وقد تم انشاء "المجلس العسكري المؤقت" الذي قام بتشكيل جيش للدفاع عن المناطق التي خضعت لسيطرة الثوار^(١٤) من الملاحظ ان شخصية "معمر القذافي" تتصف بالعناد والتصلب في موقفه والتهور وعدم التنازل لمطالب الثوار، كما ان الكثير من الشخصيات السياسية اعلنت عن احتجاجها لممارسات القمعية للنظام واعلانها الانسحاب من العملية السياسية للنظام القائم، الأمر الذي ادى الى اتساع دائرة الاحتجاج والتمرد، وبالرغم من الدعوات الدولية لا يجاد حل سلمي للنزاع الليبي نجد ان هذه الدعوات لا تقي بالحد الأدنى لمطالب الثوار والذين يرون بانه لاوجود للقذافي وعائلته في تقرير مستقبل ليبيا بعد الثورة. ان هذه الاحداث ادت الى نزوح اعداد من اللاجئين الى كل من تونس ومصر وبلدان الساحل الاوربي وهذا ما يتمثل بإشهار النزاع الامر الذي تطلب التدخل في ليبيا من بوابة الأوضاع الإنسانية، كما أدانت جامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي ومنظمة المؤتمر الاسلامي الانتهاكات الجسيمة والمخالفة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان المرتكبة في ليبيا، وبسبب تراكم الاحداث الدامية مقابل عجز الأطراف الداخلية من احتوائها الامر الذي دفع مجلس الأمن بأصدر القرارين (١٩٧٠ و ١٩٧٣) وذلك لإضفاء الشرعية على التدخل في ليبيا وقامت القيادات المنتفضة وبتشجيع من الداخل والخارج وبمبادرة خليجية تم من جامعة الدول العربية بالاستعانة بالقوات الاجنبية لحلف شمال الاطلسي ومن اهم لتبريرات ان هو لحماية المدنيين الليبيين من ظلم وتعسف نظام القذافي. لقد ساهم اعتراف المجتمع الدولي ب"المجاس الوطني الانتقالي" باعتباره الممثل الشرعي للشعب الليبي وتم اسقاط نظام القذافي وتشكيل الحكومة الانتقالية في ٢٢/١٠/٢٠١١ برئاسة (عبد الرحمن الكيب) ليتولى ادارة الشؤون في ليبيا^(١٦).

الفرع الثاني وضع حقوق الانسان في ليبيا تعد ليبيا قبل الثورة من الدول العربية التي تتميز بوضع اجتماعي مستقر إلى حد ما، حيث حققت بعض المؤشرات التي وضعتها في مصاف الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، ولقد تضمن الإعلان مؤخرًا الدستوري الليبي المؤقت، كغيره من الدساتير الحقوق والحريات في صلب مواده^(١٧)، وعند مقارنة الأوضاع الاجتماعية في ليبيا بمواردها وثروتاتها، يظهر الفارق الكبير مما يعد أحد الأسباب الاجتماعية الرئيسية للثورة، وقد أشار تقرير هيومن رايتس ووتش إلى أنه على الرغم من بعض التغييرات التي شهدتها البلاد، ما زالت الحكومة تحظر الجماعات و الأحزاب السياسية المستقلة، ووسائل الإعلام التي لا تديرها الدولة، وكذلك المنظمات غير الحكومية المستقلة العاملة

في ميدان حقوق الإنسان أو في مجال الشؤون السياسية،^(١٨) وتظهر تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة أن ليبيا تعد من الدول العربية التي حققت تقدماً ملحوظاً في مجال التنمية البشرية، فقد انتقلت ليبيا من المرتبة (٦٤) عالمياً في هذا المجال إلى المركز (٥٢) في تقرير عام ٢٠١٠، مع احتفاظها بالمركز الأول على المستوى الإفريقي خلال السنوات الثلاث الأخيرة.^(١٩) على المستوى التعليمي، بلغت نسبة الأفراد الذين يجيدون القراءة والكتابة (١٥) سنة حوالي (٨٨.٣٪)، كما شهدت نسبة التحاق الطلاب الليبيين في مختلف المراحل التعليمية ارتفاعاً ملحوظاً، بالإضافة إلى وجود (١٥٠) جامعة منتشرة في مختلف أنحاء البلاد. ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن الخدمات التعليمية المقدمة في تلك الجامعات لا تتناسب مع البنية التحتية المتوفرة فيها،^(٢٠) أما فيما يتعلق بالأمن الاجتماعي تظهر سياسات التأمين الصحي والدعم السلعي فضلاً عن الأمن الجنائي في ظل السيطرة الأمنية التي يفرضها النظام.^(٢١) تعددت حالات الانتهاكات للإنسانية التي قام بها النظام القذافي وكانت سمة مميزة طيلة فترة حكمه وقد جاء في تقارير منظمه العفو الدولية حول الممارسات النظام العميقة "ظلت حريه التعبير وحريه التجمع وتكوين الجمعيات تخضع لقيود مشدده ولم تظهر السلطات مقدارا يذكر من التسامح ازاء المعارضة وعوقب بعض منتقدي سجل الحكومة في مجال حقوق الانسان " , واعربت المنظمة عن قلقها ازاء العدد الكبير في حالات الاخفاء القسري وحالات الاعدام خارج القضاء كالتي حدثت في مجزره ابو سليم،^(٢٢) كما ادى القصف الجوي واستخدام القوه المفرطة لقمع المتظاهرين اثناء الثورة الليبية الى قتل المدنيين جراء العمليات العسكرية وارتكاب انتهاكات جسيمة الحقوق الانسان الذي ادى الى تدفق اعداد كبيره من اللاجئين الى مصر وتونس والساحل الاوروبي.^(٢٣) كما ان انتشار الفساد في مؤسسات الدولة وضعف المؤسسات وانعدام الأمن كل ذلك ادى الى عدم احترام حقوق الانسان ووضع قيود على الحريات والمدنية^(٢٤) كما ان انتشار الفساد في مؤسسات الدولة وضعف المؤسسات وانعدام الأمن كل ذلك ادى الى عدم احترام حقوق الانسان ووضع قيود على الحريات الهامه والمدنية^(٢٥) وقد تأثرت ليبيا الى جانب تخليها عن المشروع النووي بحادثة لوكربي والطائرة الفرنسية واللتي كلفها التعويضات الباهظة لصالح الضحايا فضلاً عن تدهور النفط واضعاف النظام فيها هذا ما أدى الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية لشرائح كبيرة من الموظفين لذوي الدخل المحدود وتقييد للملكية الخاصة^(٢٦)، واستخدام النظام العنف ضد المحتجين وما زاد الوضع استخدام الاسلحة الثقيلة والقصف وذلك لقمع المتظاهرين واستخدام الذخيرة الحية والتي راح ضحيتها (١٢٠٠) جريح وبهذا تحولت الاحتجاجات الى حرب بين الطرفين، وقد استعملت قوات القذافي سياسة الحصار على المدن التي تسيطر عليها قوات المعارضة ومارست التعذيب والمعاملة للإنسانية والمهينة وممارسة الاعتقالات التعسفية وحالات الاعدام خارج الاطار القضائي وانتشار ظاهرة الاختفاء التعسفي للعديد من ناشطي حقوق الانسان والتي تشكل انتهاك لالتزامات ليبيا بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني.^(٢٧) كما قامت بوضع نقاط التفتيش عند مداخل المدن والمعابر الحدودية كما تعرضوا الى الرعايا الاجانب في ليبيا وتجريدهم من ممتلكاتهم الخاصة في المعابر الحدودية فضلاً عن الاعتداء على المدنيين بالضرب والقيام بعمليات الاغتصاب في حق المدنيين من النساء والاطفال في المدن التي تعارض النظام، وايقاف وصول المؤن الغذائية وكذلك الوقود عند نقاط التفتيش من اجل دفع المدنيين للهروب الى خارج ليبيا واستخدام القوات المستشفيات كقواعد عسكرية، وسقوط عدد كبير من المدنيين الليبيين بسبب القصف العشوائي للمدن باستخدام الصواريخ والقنابل واستخدام الطائرات والمدفعية لقصف مناطق المتمردين، وتدهور القطاع الصحي بشكل كبير خلال الأزمة خاصة في مجال الرعاية لصحية، والذي يعاني من تراجع في الإمكانيات المادية والبشرية، مما دفع المواطنين إلى البحث عن العلاج في الدول^(٢٨) كما أن هجرة الكفاءات من المهن الرعاية الصحية تعود إلى العيوب الموجودة في هذا القطاع نتيجة ضعف القدرات والمرافق غير المجهزة بشكل جيد.^(٢٩) كما شهدت الفترة انشقاقات عديدة في صفوف ضباط الجيش وانحياز عدد من القادة العسكريين والجنود لصالح الثورة وأدى ذلك إلى عزل النظام وتعزيز مواقع الثورة مما سمح لها بالسيطرة على شرق ليبيا وتمدها إلى مناطق أخرى وخلال الأزمة بين قوات القذافي وجيوش الثوار اكتشفت المنظمات الدولية أدلة تدين نظام القذافي بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية كما اتهمت جيوش الثوار بنفس النوع من الجرائم وفقاً لتقرير اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في ليبيا كما ظهر عدد كبير من مجالس الثوار والكتائب والمليشيات المسلحة التي ناهز عددها (١٧٠٠) ميليشيا مسلحة معظمها خارج سيطرة المجلس الوطني الانتقالي فضلاً عن المجالس القبلية ذات النفوذ الواسع في مناطقه والجماعات المسلحة الموالية للنظام السابق^(٣٠) وقد أصدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بياناً أكدت فيه ضرورة أن تكون هناك أولوية رئيسية لحماية المدنيين في ليبيا وذلك لاستعادة النظام كما أشارت إلى أن الهجمات الواسعة النطاق والمنهجية ضد المدنيين تعتبر جرائم ضد الإنسانية^(٣١)، وعقد مجلس حقوق الإنسان جلسة استثنائية حول وضع حقوق الإنسان في ليبيا كما أصدر مجلس الأمن قراراً عبر فيه عن قلقه حيال الوضع هناك ويدين بشدة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وشملت هذه الانتهاكات شن هجمات عشوائية على المدنيين والقتل والاعتقالات التعسفية، وتعذيب المتظاهرين كما دعا المجلس الحكومة الليبية إلى الالتزام بمسؤولياتها في حماية المدنيين

ووقف جميع انتهاكات حقوق الإنسان بشكل فوري، وأوصت الأمم المتحدة، عبر الجمعية العامة بطرد ليبيا من عضوية مجلس الأمن مما أدى إلى تعليق الجمعية العامة لعضوية ليبيا في الأمم المتحدة في ١/٣/٢٠١١^(٣٢) أصدر المستشارون الخاصون بالأمن العام لمنع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية بيانا يذكر الحكومة الليبية بالتزاماتها الدولية، وأكد البيان أن السلطات الليبية ستتحمل كامل المسؤولية إذا ثبتت صحة التقارير الواردة التي تشير إلى ارتكاب جرائم تعتبر من حيث طبيعتها وسعة ارتكابها جرائم ضد الإنسانية.^(٣٣) كما أصدر مجلس الأمن بياناً مماثلاً يشير إلى مبدأ المسؤولية عن الحماية، ويدعو الحكومة في ليبيا إلى الالتزام بمسئوليتها في حماية سكانها واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني كما طالب البيان بالسماح للمراقبين لحقوق الإنسان والوكالات الإنسانية بدخول البلاد لمتابعة الوضع ورغم ذلك لم تستجب الحكومة في ليبيا لتلك الدعوات واستمرت في ممارساتها ضد المدنيين.^(٣٤)

الخاتمة

اولاً: الاستنتاجات

- ١- ان الصراع والانقسامات الداخلية ادت الى عدم استقرار النظام السياسي في ليبيا والى زعزعة وتطورت لتصبح نزاعاً مسلحاً نتج عنه انتهاكا جسيماً لحقوق الإنسان.
- ٢- إن الثروة النفطية لم يستفد منها الشعب الليبي في بناء البنية التحتية ونظام اقليمي فعال وذلك بسبب استنثار النظام السياسي الليبي على الثروة النفطية وبقيت العائدات سرا من اسرار النظام ولا يمكن لأي جهة معرفة حجمها واستثماراتها فضلا عن تبديدها بسبب الفساد.
- ٣- إن الحكم الشخصي الذي اعتمد على "معمر القذافي" والمقربين له أدى الى حرمان الشعب الليبي وفقدان ليبيا فرص عديدة للنهضة والتقدم.
- ٤- ان التوريث في السياسة لأبناء "معمر القذافي" دفعهم يتحكمون في الملفات الرئيسية السياسة والأمنية والاقتصادية فضلا عن المكانة والسيادة تاريخياً.
- ٥- إن انهيار القطاع الاقتصادي أدى الى تدهور المستوى المعاشي للشعب الليبي.

ثانياً: التوصيات

- ١- أنشاء مؤسسات حكومية مستقلة تستطيع الصمود أمام الازمات وتفاديها والتخفيف من حدة الصراعات بين الاطراف المتنازعة لان استمرارها يؤدي الى تعطيل تلك المؤسسات وزيادة حدة الأزمة في البلاد.
- ٢- العمل على القيام بمبادرات وطنية لتعزيز الشعور بالانتماء لجميع افراد الشعب الليبي بغض النظر خلفياتهم القبلية أو المناطقية.
- ٣- العمل على اطلاق برامج وطنية لمعالجة الجراح التاريخية بين جميع المكونات الليبية، والعمل على تنفيذ مشاريع تنمية تنفذ في المناطق التي عانت من الظلم والاستبداد والعمل على التوزيع العادل لموارد البلاد.
- ٤- تحديد العوامل المؤثرة في النزاع يمكن صناع القرار من بناء مؤسسات قوية قادرة على التصدي للازمات المستقبلية.
- ٥- اجراء محاكمات عادلة بعيدا عن التدخلات السياسية من قبل القضاء لحماية حقوق الانسان.

المصادر

الكتاب:-

- ١- توفيق المدني، ربيع الثورات الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٦، ٢٠١١.
- ٢- ثورة ليبيا بدأت بحملة منذ عامين من نقابات المحامين جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١١.
- ٣- جمال منصر التدخل العسكري الانساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف الى فجر الأوديسا، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٢.
- ٤- جمال حمود ضمور، مشروعيه الجزاءات الدولية وتدخل الدولي ضد ليبيا والسودان والصومال، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، ٢٠٠٤.
- ٥- الحسين العلوي، الأزمة الليبية بين صراع الإيرادات الدولية والانقسام الداخلي، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠٢٠.
- ٦- خير الدين حسيب، ليبيا الى اين سقوط القذافي ولكن، مجله المستقل العربي مركز الدراسات، الوحدة العربية، العدد ٣٩١، ٢٠١١.
- ٧- رجب ضو المريض عسكري النزاع في ليبيا، مجلة دفاثر السياسة والقانون العدد ١٧، ليبيا، ٢٠١٧.
- ٨- زهرة حسن راشد حقوق الإنسان في ظل الإعلان الدستوري الليبي وضمانات حمايتها، بحث منشور في مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، المجلد (٥)، العدد (٣)، ليبيا، ٢٠٢٣.

٩-سامح عبد القوي السيد ، التدخل الدولي بين المشروعية وعدم الشرعية وانعكاساته على الساحة الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، القاهرة ، ٢٠١٢ .

١٠-سمير امين واخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤ .

١١-عبد الرحمن محمد يعقوب، التدخل الانساني في العلاقات الدولية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٤ .

١٢-علي حلمي سلمان الحركة، حالات التدخل المشروع في الشؤون الداخلية للدول في القانون الدولي العام، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية ٢٠١٦ .

١٣-علي عبد اللطيف أحيمده، الاصوات المهمشة الخضوع والعصيان في ليبيا اثناء الاستعمار وبعده، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ .

١٤- فرست سوفي الوسائل القانونية لمجلس الأمن في تدويل النزاعات الداخلية وتسويتها.

١٥-ليلي نقولا الرحباني التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل الطبعة الأولى منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠١١ .

١٦- محمد عبد الحفيظ الشيخ المصالحة الوطنية في ليبيا التحديات وآفاق المستقبل، بحث منشور في مجلة الدراسات السياسية والعلاقات الدولية مركز البحث العلمي، العدد (١١)، بيروت، ٢٠١٧ .

١٧-مريم وحيد، محركات التغيير في العالم، مجلة السياسة الدولية، العدد، ٢٠١١ .

١٩-معمر القذافي الكتاب الأخضر، المركز العالمي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر، ١٩٧٥ .

٢٠- يوسف شاكير، ليبيا.. إلى الهاوية، "ثورة" تسليم مفتاح الثوار"، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٥ .

مواقع الانترنت:-

١- انظر: هيومن رايتس ووتش تطورات أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا وسط المعوقات المؤسسية، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.hrw.org/ar/report/2009/12/12/256016>

٢-انظر الذكرى (١٥) المباراة الموت-الأهلي طرابلس والاتحاد ١٩٩٦ القصة الكاملة متاح على الموقع الإلكتروني:

<https://forum.kooora.com/f.aspx?t=28624176>

٣- حسن الشامي تقرير التحول الديمقراطي الثاني في ليبيا بعد عام ٢٠١١ متاح على الموقع الإلكتروني:

<https://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=3064888-0>

٤- هيومن رايتس ووتش ليبيا من أقول إلى أفعال ضرورة الإصلاح في مجال حقوق الإنسان، تقرير عام ٢٠٠٦، منشور على الموقع الرسمي تاريخ الزيارة ، للمنظمة، متاح على الرابط الإلكتروني:

<https://www.hrw.org/reports/libya0106arweb.pdf>

٥- انظر تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr11.shtml>

٦- تقرير منظمة العفو الدولية، حالة حقوق الانسان في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، يوم الخميس ٢٠٢٣/٨/٣، الساعة ١٠:٠٠ am

<https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/sites>

٧- انظر: ليبيا نظرة عامة، على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.academia.edu/24842289>

٨- فريق مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان للتحقيق في الأوضاع في ليبيا، منشور على الموقع الرسمي للمفوضية، متاح على الرابط

الإلكتروني تاريخ الزيارة ، يوم الاربعاء ٢٠٢٣/٨/٩ الساعة ٧:٠٠

<https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/hrc/oiol>

am

٩-محمد بالطيب ليبيا في مؤشر الفساد العالمي (٢٠١١) - ٢٠١٧ ، بوابة إفريقيا الإخبارية، يوم الخميس ٢٠٢٣/٢/٢٣، الساعة ٨:٣٠ am

<https://www.afrigatenews.net/article>

هوامش البحث

- (١) سمير امين واخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٧٥.
- (٢) علي عبد اللطيف أحميده، الاصوات المهمشة الخضوع والعصيان في ليبيا اثناء الاستعمار وبعده، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٨ .
- (٣) علي حلمي سلمان الحركة، حالات التدخل المشروع في الشؤون الداخلية للدول في القانون الدولي العام، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية ٢٠١٦، ص ١٧٠ وما بعدها.
- (٤) سامح عبد القوي السيد ، التدخل الدولي بين المشروعية وعدم الشرعية وانعكاساته على الساحة الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٣٩١-٣٩٣ .
- (٥) جمال منصر التدخل العسكري الانساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف الى فجر الأوديسا، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٢، ص ٥٠.
- (٦) يوسف شاكير، ليبيا.. إلى الهاوية، "ثورة" تسليم مفتاح الثوار"، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٧
- (٧) انظر هيومن رايتس ووتش تطورات أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا وسط المعوقات المؤسسية، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:
<https://www.hrw.org/ar/report/2009/12/12/256016>
- (٨) انظر الذكرى (١٥) المباراة الموت-الأهلي طرابلس والاتحاد ١٩٩٦ القصة الكاملة متاح على الموقع الإلكتروني
<http://forum.kooora.com/?t-28624176>
- (٩) حسن الشامي تقرير التحول الديمقراطي الثاني في ليبيا بعد عام ٢٠١١ متاح على الموقع الإلكتروني
: <https://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=3064888-0>
- (١٠) الحسين العلوي، الأزمة الليبية بين صراع الإيرادات الدولية والانقسام الداخلي، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠٢٠، ص
- (١١) محمد بالطيب ليبيا في مؤشر الفساد العالمي (٢٠١١) - ٢٠١٧، بوابة إفريقيا الإخبارية، الخميس ٢٣/٢/٢٠٢٣،
<https://www.afrigatenews.net/article>
- (١٢) رجب ضو المريض عسكري النزاع في ليبيا، مجلة دفا تر السياسة والقانون العدد ١٧، ليبيا، ٢٠١٧، ص ٧٠.
- (١٣) حسيب خير الدين، المصدر السابق، ص ٧.
- (١٤) توفيق المدني، ربيع الثورات الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٦، ٢٠١١، ص ١٢٩.
- (١٥) عبد الرحمن محمد يعقوب، التدخل الانساني في العلاقات الدولية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٤،
(١٦) حسيب خير الدين، المصدر السابق، ص ٧.
- (١٧) زهرة حسن راشد حقوق الإنسان في ظل الإعلان الدستوري الليبي وضمانات حمايتها، بحث منشور في مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، المجلد (٥)، العدد (٣)، ليبيا، ٢٠٢٣، ص ٤
- (١٨) هيومن رايتس ووتش ليبيا من أقول إلى أفعال ضرورة الإصلاح في مجال حقوق الإنسان، للمنظمة تقرير عام ٢٠٠٦، منشور على الموقع الرسمي تاريخ الزيارة، يوم الأحد ٢٠٢٣/٥/٨ الساعة ٦:٠٠ am
<https://www.hrw.org/reports/libya0106arweb.pdf>
- (١٩) انظر تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي على الموقع الإلكتروني التالي:
<http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr11.shtml>
- (٢٠) معمر القذافي الكتاب الأخضر، المركز العالمي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر، ١٩٧٥، ص ٣٩ وما بعدها.
- (٢١) انظر: ثورة ليبيا بدأت بحملة منذ عامين من نقابات المحامين جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١١.

- (٢٢) جمال حمود ضمور، مشروعيه الجزاءات الدولية وتدخّل الدولي ضد ليبيا والسودان والصومال، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، ٢٠٠٤، ص ١٠٥.
- (٢٣) جمال منصر، التدخّل العسكري الانساني في فتره ما بعد الحرب الباردة من قوات التحالف الى فجر الأوديسا، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٢، ص ٥١-٥٢.
- (٢٤) خير الدين حسيب، ليبيا الى اين سقوط القذافي ولكن، مجله المستقل العربي مركز الدراسات، الوحدة العربية، العدد ٣٩١، ٢٠١١، ص ٩.
- (٢٥) خير الدين حسيب، المصدر نفسه، ص ٩.
- (٢٦) توفيق المدني، ربيع الثورات الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٦، ٢٠١١، ص ١٢٩.
- (٢٧) مريم وحيد، محركات التغيير في العالم، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠١١، ١٨٤، ص ٥.
- (٢٨) تقرير منظمة العفو الدولية، حالة حقوق الانسان في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، يوم الخميس ٣/٨/٢٠٢٣، الساعة ١٠:٠٠ am
<https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/sites>
- (٢٩) انظر: ليبيا نظرة عامة، على الموقع الإلكتروني الثاني (<http://www.academia.edu/24842289>)
- (٣٠) محمد عبد الحفيظ الشيخ المصالحة الوطنية في ليبيا التحديات وآفاق المستقبل، بحث منشور في مجلة الدراسات السياسية والعلاقات الدولية مركز البحث العلمي، العدد (١١)، بيروت، ٢٠١٧، ص ٤٠.
- (٣١) فريق مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان للتحقيق في الأوضاع في ليبيا، منشور على الموقع الرسمي للمفوضية، متاح على الرابط تاريخ الزيارة، <https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/hrc/oiol> الإلكتروني
- (٣٢) فرست سوفي الوسائل القانونية لمجلس الأمن في تدويل النزاعات الداخلية وتسويتها، المصدر السابق، ص ٢٠٥.
- (٣٣) رجب ضو المريض عسكري النزاع في ليبيا، المصدر السابق، ص ٧٧.
- (٣٤) ليلي نقولا الرحباني التدخّل الدولي مفهوم في طور التبدل الطبعة الأولى منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠١١، ص ٩٩.